مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: واقع المصارف الإسلامية العاملة في سورية في ظل الأزمة الراهنة (خلال الفترة 2011 - 2014)
اسم الكاتب: د. رضوان وليد العمار، دينا صوفان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4783
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 18:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

واقع المصارف الإسلامية العاملة في سورية في ظل الأزمة الراهنة (خلال الفترة 2011-2014)

الدكتور رضوان وليد العمار*
دينا صوفان**

(تاريخ الإيداع 20 / 7 / 2015. قُبِل للنشر في 23 / 11 / 2015)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث دراسة موضوع يعد من أهم المواضيع المعاصرة، وهو واقع المصارف الإسلامية التي أثبتت حضوراً متميزاً منذ بداياتها الأولى من خلال التنامي المتزايد في الحصة السوقية وارتفاع أداء وحجم الأعمال المصرفية وتعدد أساليب التمويل الإسلامية.

يركز هذا البحث على دراسة واقع المصارف الإسلامية بشكل عام من حيث عرض مفهومها، ونموذج المصرف الإسلامي في فكر المؤسسين ومدى التطبيق العملي لهذا الفكر، ثم البحث عن واقع المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية- على الرغم من حداثة عهدها ومرور المنطقة بأزمة حالية – من خلال عرض نشأتها، تطورها، أداء المصارف العاملة فيها، ومعرفة مدى التزامها بتطبيق فكر المؤسسين. ثم رصد آثار الأزمة التي تمر بها المنطقة منذ عام2011 في أداء هذه المصارف (الموارد- التمويل- الأرباح) من خلال تحليل بياناتها المالية ومعرفة مدى حقيقة الأرقام الايجابية الظاهرة في تلك البيانات خاصة الأرباح المرتفعة، ومن ثم تقديم بعض المقترحات لكيفية مواجهة تأثيرات الأزمة عليها والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها لتطوير عمل المصارف الإسلامية السورية. وإن أهم ما توصل إليه البحث أن واقع المصارف الاسلامية عامة والسورية خاصة لا يحاكي فكر المؤسسين، كما أن نسب توظيف الموارد في المصارف الإسلامية السورية خلال فترة الأزمة الراهنة كانت منخفضة على الرغم من ارتفاع حجم كل من الموارد و التمويلات، والأرباح التي حققتها هذه المصارف خلال الأزمة هي أرباح غير حقيقية.

الكلمات مفتاحية : المصارف الإسلامية ; المداينات ; عقد المشاركة ; عقد المضاربة ; التنمية الاجتماعية ; مركز القطع البنيوي; الدخل التشغيلي.

* استاذ- قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
** ماجستير- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

The Reality of Syrian Islamic Banks and The Current Crisis Effects (2011 to 2014)

Dr. Radwan Walid AL-Ammar*
Dina Soufan**

(Received 20 / 7 / 2015. Accepted 23 / 11 / 2015)

□ ABSTRACT □

This research handles one of the most important and contemporary subjects. It is the status of Islamic banks, which proved a significant presence since its earliest beginning, through increasing growth in market share, high performance and amount of banking businesses, and multiple methods of Islamic funding.

This research focuses on studying the conditions of Islamic banks in general, in terms of offering its concept, principles of founders, and the practical application of these principles in bank business, then examining the conditions of Islamic banks in the Syrian Arab Republic in spite of its newness and the crisis the area is going through. This would be done through displaying its origin, development, the performance of banks operations in it, and knowing if these banks are committed to the principles of founders ,then monitoring the crisis' effects in the area since 2011 on the performance of these banks (Financial resources - Funding- Profits) through analyzing its financial statements and knowing the truthfulness of these positive data mentioned in these statements specially the highest profits. The study also attempts to offer some suggestions to face the effects of the crisis and straighten the work of these banks.

The most important search results is that the conditions of Islamic banks in general and Syrian Islamic banks in particular did not match the principles of founders , financial resources employment ratios were low despite the rise of resources and funds , and the profits made by Syrian Islamic banks during this crisis are not real profits.

Keywords: Islamic Banks; Debts; AL-Mosharaka Contract ; AL-Modaraba Contract ; Social Development; Structural Position ; Operating Income.

*Professor- Department of Banking and Financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen University-Lattakia- Syria.
**Master Degree- Department of Economics and Planning- Faculty of Economics- Tishreen University-Lattakia- Syria.

مقدمة:

إن العمل المصرفي الإسلامي أثبت حضوراً متميزاً منذ بداياته الأولى في أوائل السبعينات، يدل على ذلك العديد من المظاهر، أهمها تصاعد أعداد المصارف الإسلامية واتجاه كثير من المصارف التقليدية – ومنها المصارف الأجنبية العملاقة مثل سيتي بنك، سواء داخل العالم الإسلامي أو في النطاق الدولي– إلى إدخال بعض نشاطات المصارف الإسلامية ضمن أعمالها، وكذلك اتجاه بعض الدول إلى أسلمة أنظمتها بالكامل مثل السودان وباكستان وإيران، بالإضافة إلى التنامي المتزايد في الحصة السوقية وارتفاع أداء وحجم الأعمال المصرفية الإسلامية وتعدد أساليب التمويل الإسلامية التي أصبحت تشكل جانباً مهماً من العمليات المصرفية الدولية ، وعامل جذب لكثير من المستثمرين والمتعاملين. علاوة على المبادرات التي قامت بها أقسام متخصصة في مجال دراسات الاقتصاد الإسلامي وعمليات المصارف الإسلامية. [1]

لذلك لابد من دراسة واقع المصارف الإسلامية بشكل عام ومدى التزامها بفكر المؤسسين، وواقعها في الجمهورية العربية السورية خاصة في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها المنطقة، محاولة منا ضبط وتوجيه العمل المصرفي الإسلامي في المستقبل.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في بيان مدى تأثر أداء المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية نتيجة الأزمة الراهنة التي تمر بها المنطقة، والبحث عن آليات عمل تساعد هذه المصارف في مواجهة تأثيرات الأزمة.

أهمية البحث و أهدافه:

مستمدة من أهمية المصارف الإسلامية فمن المهم معرفة واقع المصارف الإسلامية بشكل عام من خلال التعرف على فكر المؤسسين لها وكيفية استخدامها لأدوات من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة واقع المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية بشكل خاص كتجربة حديثة نسبياً ومدى تأثير الأزمة الراهنة التي تمر بها المنطقة على واقعها، خاصة فيما يتعلق بالموارد –التمويل –الأرباح ، ولاسيما أن المصارف الإسلامية تعد من المصارف التي كانت دائما أقل تأثراً بالأزمات، وفي سورية كانت السباقة على الاستمرار في تقديم التمويلات مقارنة مع المصارف التقليدية على الرغم من الأزمة التي تواجهها المنطقة خاصة عام 2012.

أهداف البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث والإطار النظري والفكري الذي وضع فيه، فهو يهدف إلى:

1. عرض صورة متكاملة عن التطبيق الفعلي لمفهوم المصارف الإسلامية بشكل عام.
2. إعطاء صورة واضحة عن نشأة ، حجم وتطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الجمهورية العربية السورية رغم حداثة عهدها.
3. بيان واقع (الموارد–التمويلات–الأرباح) في المصارف الإسلامية السورية خلال فترة الأزمة الراهنة.

فروض البحث:

1. الواقع المعاصر لموارد واستخدامات المصارف الإسلامية بما فيها المصارف الإسلامية السورية جاء مماثلاً للصورة التي اعتمدها المؤسسون في كتاباتهم.

2. انخفاض حجم الموارد والتمويلات والأرباح في المصارف الإسلامية السورية نتيجة الأزمة الراهنة التي تمر بها المنطقة.

منهجية البحث:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع والدوريات المتعلقة بأدبيات البحث، كما تمت الاستفادة من الإحصائيات والتقارير الرسمية السنوية لكل من المصارف الإسلامية الثلاث (الشام – سورية الدولي الإسلامي– البركة) العاملة في الجمهورية العربية السورية.

الدراسات السابقة:

1. " القري، محمد.2005: البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر".

رسم هذا البحث صورة المصارف الإسلامية معتمداً على كتابات المؤسسين وقد عمل على مقارنتها مع واقع المصرفية الإسلامية، خاصة بعد أسلمة المصارف التقليدية، بتحويل القطاع المصرفي من نطاق المحرمات وجره إلى نطاق الحلال، وعلى اعتبار" الواقع المعاصر" موضوعاً متجدداً ومتغيراً بتغير الأزمان، عملت الباحثة على إعطاء صورة عن واقع المصارف الإسلامية في الوقت الراهن بشكل عام و في سورية بشكل خاص.

2. " قبلان، حسين. 2008: دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات– دراسة حالة سورية".

تمثلت نتيجة الدراسة بأن المصارف الإسلامية استطاعت جذب كتلة كبيرة من المدخرات الوطنية،وهيمن أسلوب المرابحة على الأساليب الاستثمارية في هذه المصارف. فضلاً عن التركيز على تموي ل الاستثمارات قصيرة الأجل ذات العائد السريع، وذلك على حساب قطاعي الزراعة والصناعة في القطر.

3. " سيف الدين، حامد. 2014: تأثير الأزمة في المصارف السورية الخاصة وكيف كانت المواجهة".

ركزت الدراسة على رصد آثار الأزمة في أداء المصارف الخاصة التقليدية، ولاسيما فيما يتعلق بتغير سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية، فانقسمت الدراسة لشقين أساسيين، الشق الأول يتعلق بما حل بأهم بنود قائمة المركز المالي للمصارف الخاصة التقليدية خلال هذه الأزمة، كما ركز الشق الثاني على آثار تغير سعر الصرف في أهم بنود قائمة الدخل.

النتائج و المناقشة:

نموذج المصرف الإسلامي في فكر المؤسسين:

مما لاشك فيه أن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا، ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتيسير عملية الإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية، فالمصارف الإسلامية مؤسسات مالية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءً، حيث تتلقى هذه المؤسسات نقود العملاء دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب. [1]حيث تستخدم هذه المؤسسات ما لديها من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية لتنميتها ولصالح المشتركين، وإعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق التعاون الإسلامي في نطاق التأمين التعاوني والزكاة، وفق الأصول والأحكام والمبادئ الشرعية. [2] لذلك لابد من التركيز على

أهم ما جاء في كتابات المؤسسين لفكر المصرف الإسلامي لمعرفة مدى الالتزام بهذا الفكر من قبل المصارف الإسلامية:

الأول: إن أساس عمل المصرف الإسلامي في نظر المؤسسين هو الشراكة والمضاربة، فهو يأخذ الأموال من المودعين على أساس عقد القراض، ثم يقدمها إلى من يعمل فيها على أساس الاشتراك في الربح والخسارة بعقود المضاربة والمشاركة وغيرها.[3]

الثاني: ليست غاية المصرف الإسلامي عند المؤسسين استبدال الحرام بالحلال في معاملات المصارف فحسب، وإنما تطلع المؤسسون إلى مصرف يُعنى بمقاصد الشريعة الإسلامية في استخدام المال، فيأخذ على عاتقه وظيفة إعمار الأرض وتحقيق التوزيع الأمثل للثروة حتى لا تكون الدولة للأغنياء فقط، من خلال ترسيخ دور كل من المضاربة والمشاركة في نشاطات المصرف، إذ تفسح هذه العقود المجال للأفراد الانخراط في الاستثمارات النافعة دون الحاجة إلى الرهون، لأن المصارف التي تعمل بالديون تشترط الرهن، والرهن لا يستطيعه إلا الأثرياء، لذلك كانت الثروة في يد الأغنياء في ظل نظام القروض الربوية. [3]

الثالث: عدم التورط والمغالاة في المداينات لأن تراكم الديون يؤدي إلى استفحال المديونية في الاقتصاد وما يترتب على ذلك من كثرة الاضطرابات الاقتصادية، وضعف النمو والإنتاج وسوء توزيع الثروة وارتفاع نسب التضخم والبطالة، وبالتالي سيذهب ضحيتها الفقراء لأن الممول سينحاز إلى الموسرين على حساب المعوزين.[4]

واقع المصارف الإسلامية:

من أهم صفات المصرف الإسلامي اليوم:

أولاً: المصرف الإسلامي اليوم مؤسسة مالية غرضها تحقيق الربح لحملة أسهمها، تكتسب وصف "الإسلامي" لأنها تقتصر في عملها على الحلال دون الحرام، وهي تستحق هذا الوصف بلا تردد. لكن لا يدخل ضمن تطلعاتها أن يكون لها دور شبيه بما تصوره الآباء المؤسسون مثل جمع الزكاة، أو إعمار الأرض، أو العمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة، والدخل في المجتمع، فتلك جميعاً تُركت لسياسات الحكومات. وقد اكتفى المصرف الإسلامي بالعمل على حصر نشاطه ضمن نطاق المباح كما تقرره هيئته الشرعية. [3]

ثانياً: إن المصرف ربوياً أو إسلامياً يقوم بوظيفتين أساسيتين: الخدمات، والتسهيلات، ولأجل ذلك يقوم بتعبئة الموارد، واستخدامها فمن حيث تعبئة الموارد فلا شك أن المصارف الإسلامية نجحت في الجملة فهي لا تشكو من شح الودائع (الجارية و الادخارية)، ولكن العامل الذي ساعدها في ذلك عامل خارجي هو التفضيل العاطفي الناشئ لدى المودعين عن كراهية الربا ومؤسساته. ونجحت في اجتذاب الودائع الاستثمارية عن طريق إبدال الفائدة بنسبة الربح ولكن عاق نجاحها من الناحية العملية، عدم قدرتها على منافسة المصارف الربوية من حيث قيمة العائد على الاستثمار، وهذا شيء طبيعي لأن أدواتها في استخدام الموارد أقل كفاية من أداة الفائدة المباشرة التي تستخدمها تلك المصارف الربوية في حين أن هدفها في استعمال المال لا يختلف عن هدف المصارف الربوية أي إدانة النقود لأجل في مقابل ثمن الأجل ولكن الرغبة الشديدة من قبل المودعين بسهولة وسرعة سحب أموالهم، جعلت الغالبية العظمى من الودائع ودائع قصيرة الأجل متمثلة بالودائع الجارية والادخارية.

وفي مجال الخدمات كان أداؤها في الجملة لا يقل عن أداء المصارف التقليدية، إن هذا النجاح في كلا النوعين من الموارد المالية (ودائع وخدمات أخرى) على درجات تبعاً لمدى القدرة التكنولوجية للمصرف.[5]

ثالثاً: أما من ناحية استخدام الموارد فإن عمل المصرف الإسلامي اليوم يكاد يعتمد اعتماداً تاماً على المداينات، فنظراً للصعوبات التي تعترض المصارف الإسلامية في التمويل عن طريق المضاربة (بلغت نسبتها 1.9%) أو التي تعترض التمويل عن طريق المشاركة كعقيلة العميل غير المعتادة على مشاركة المصرف له في استثماراته، وتدخل المصرف في أعماله بعد اقراضه (بلغت نسبتها 4.7%)، لذلك عزفت المصارف الإسلامية عنها في علاقتها مع المستثمرين، ولجأت إلى أساليب المداينات مثل المرابحة التي كانت لها حصة الأسد (تصل إلى 58.6%)، أما الإجارة فتُقدر نسبته 17.1% من إجمالي التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية. أما عمليات البيع والشراء عن طريق السلم فبلغت 0.8%، أما العقود الأخرى فلم تتعدَ 16.9%..[6]

إذ يمكن تلخيص نسب استخدام المصارف الإسلامية لمواردها، من خلال الرسم التوضيحي رقم (1) :



الشكل رقم (1) يبين نسبة كل عقد من عقود الاستثمار من إجمالي المحفظة التمويلية.

المصدر: تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، مايو 2015.

وبالتالي فإن المصرف الإسلامي يقدم التمويل بالمرابحة بشكل كبير وذلك لتوجيه هذه الصناعة نحو المنتجات القائمة على التورق المصرفي وبطاقات الائتمان وصناديق المرابحة، وقليلاً ما نشاهد المضاربة أو المشاركة بل هي نادرة جداً. أما بقية العقود فما هي إلا أدوات لإدانة النقود بمقابل ثمن الأجل، وقد لجئ إليها فقط للفرار من الربا، سواء من قبل العميل أو من قبل المصرف ذاته.

ولا تزال المضاربة الأساس الذي يعتمد عليه المصرف الإسلامي في حسابات الاستثمار(مصادر الأموال للمصرف) لكن هذه المضاربة تفقد أثرها المتوقع في هيكل المصرف الإسلامي (مدخلات واستخدامات) عندما نعرف أنها مضاربة يقابلها في جانب الخصوم ديون لا اشتراك في ربح ولا خسارة، لذلك فإن المصرف الإسلامي الذي يجمع المدخرات من خلال المضاربة (أي يكون قادراً على تحمل مخاطرها)، ثم يوظفها بالمداينة، سيخسر في مقابلها من مستوى العائد الذي يحصل عليه، يكون عمل الوسيط حينئذٍ غير كفء. فأصبحت هذه المضاربة، مضاربة شكلية إذ لا تنتهي إلى توليد الأثر المميز في توزيع الدخل والثروة في المجتمع الذي طالما تحدث عنه المؤسسون في كتاباتهم، وحتى هذه المضاربة هي في سبيل الاختفاء لأن من المصارف الإسلامية اليوم من بدأ يتجه إلى جعل علاقته مع مصادر الأموال أيضاً معتمدة على المداينة – فيما يسمى التورق في جانب الخصوم – فزاد المصرف الإسلامي ابتعاداً

عن الصورة التي رسمها المؤسسون. مع العلم أن المداينة وسيلة أساسية لرفع كفاءة الاقتصاد وحسن استغلال موارده البشرية والمادية، وعدم تعطيلها، لذا أباحتها الشريعة الإسلامية، ولكن أن يكون ذلك ضمن حدود، فليس هنالك ما يمنع المداينات على أنها جزء من محفظة استثمارية، لا أن تكون الأساس المُعتد في التمويل، وذلك لعدة جوانب، متمثلة بالعائد المتوقع من التمويل بالائتمان، أقل من العائد الناتج عن عقد المضاربة أو المشاركة، تبعاً لقانون الارتباط الايجابي بين الخطر والعائد، بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية ستجد نفسها قائمة من العوائق والشروط في حال اعتمادها التمويل بالائتمان، بينما المصارف الربوية فتقوم بالمداينة بمنتهى الحرية، فهي تُقرض بفائدة، وتخصم الديون وتبيعها.

نجد أن الأوعية الادخارية لهذه المصارف منذ نشأتها لا تلبي الحاجات المتعددة والرغبات المتنوعة للمدخرين، كما أن الاستثمار قصير الأجل يمثل السمة الغالبة لاستثماراتها، على حساب الاستثمار طويل الأجل الذي لم يحظ بأية أهمية تذكر في هذه المصادر، بالرغم من حتميته لتحقيق أهدافها التنموية. فمدخلات المصارف الإسلامية – سواء كانت حسابات جارية أم استثمارية – تعامل في الغالب معاملة الحسابات الجارية في حق السحب، مما أوقع تلك المصارف في أزمة، فبينما كانت مدخلاتها قصيرة الأجل كانت أهدافها استثمارية طويلة الأجل فتحولت من الأسلوب الاستثماري طويل الأجل إلى الأسلوب التجاري قصير الأجل بحثاً عن السيولة والربحية. وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت المرابحة بديلاً للائتمان في جانب المخرجات، وفي المقابل أصبحت الودائع الجارية في جانب المدخلات، فتحولت بذلك المصارف الإسلامية إلى صورة شبيهة بالمصارف التجارية.

ما تقدم يُفيد بأن آلية العمل في المصارف الإسلامية في منح التسهيلات لا تختلف عن آلية العمل في المصارف الربوية في الجوهر ولا في الآثار الاقتصادية لاستخدام الموارد، إنما تختلف في الشكل والصورة، وبما أنها تتم في المصارف الإسلامية بصورة تشهد لها الهيئات الشرعية بأنها مباحة فأثرها الهام طمأنينة الضمير الخُلُقي للمسلم، بعدم ارتكابه للربا في سبيل حصوله على التسهيلات. وبهذا الاقتراب من المصارف الربوية فإن المصارف الإسلامية ستفقد هويتها الحقيقية، وتُذر ربحيتها بالانحسار.

نشأة المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية:

شهد الاقتصاد السوري سلسلة إصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ومختلف القطاعات، ومن بين القطاعات المكونة لبنية الاقتصاد السوري كان قطاع المصارف أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح وهو ما كان لابد له أن يتم، وكأن القائمين على هذه العملية في الجمهورية العربية السورية باتوا على قناعة تامة بذلك المثل القائل "إذا النقد هو دم الاقتصاد فإن القطاع المصرفي هو شريانه "وبالتالي فإن ذلك يعني أن اصلاح القطاع المصرفي "شريان الاقتصاد" سيساعد وسيكون داعماً لإصلاح قطاعات أخرى بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة. وفي مطلع 2000–2001 بدأت تلك المرحلة من الإصلاحات، حيث صدرت حزمة كبيرة من التشريعات والقوانين التي استهدفت خلق مناخ وبيئة استثمارية محفزة، وبالفعل فإن العام 2005 كان انطلاقة رسمية للمصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية من خلال المرسوم التشريعي رقم 35، لتسهم مع نظيراتها التقليدية في دعم هذا القطاع ودعم البيئة الاستثمارية في البلاد بصورة عامة، وبموجب هذا المرسوم تم تأسيس ثلاثة مصارف إسلامية هي:

1– مصرف الشام: [7]

وهو أول مصرف إسلامي في الجمهورية العربية السورية، والذي تم تأسيسه وفقاً للمرسوم الرئاسي التشريعي رقم (35) بتاريخ 4–5–2005، فقد قام مصرف الشام وبالتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وعلى رأسها مصرف سورية المركزي لتنفيذ كل ما هو مطلوب قانونياً وإجرائياً ورقابياً. هذا وقد باشر المصرف أعماله كأول مصرف إسلامي

في سورية بتاريخ 27-8-2007 برأس مال قدره 5 مليار ليرة سورية موزعة على 5 مليون سهم قيمة السهم الواحد ألف ليرة سورية وذلك من خلال فرعه الرئيسي في مدينة دمشق، وبتاريخ 4-01-2010 صدر القانون رقم (3) المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم (28) لعام 2001 والمرسوم رقم (35) لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية خلال مدة محددة، وفي 20-6-2011 تمت الموافقة على تجزئة الأسهم لتصبح القيمة الاسمية للسهم الواحد 100 ليرة سورية ويصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم، وقد عمل المصرف على زيادة رأس ماله واستطاع أن يحقق الكثير من الانجازات سيتم ذكرها تباعاً، وذلك تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية التي تضم مجموعة من العلماء ذوي الاختصاص ممثلة من عضوين تنفيذيين ورئيس.

2- مصرف سورية الدولي الإسلامي: [8]

استناداً إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 67/م. وتاريخ 7-9-2006 بالترخيص لمصرف سورية الدولي الإسلامي لمزاولة العمل المصرفي وفق قواعد الشريعة الإسلامية بموجب الأسس والصيغ القانونية والإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية، حيث أسس المصرف برأس مال قدره 5 مليار ليرة سورية موزعة على 4.9 مليون سهم، قيمة السهم الواحد 500 ليرة سهم، ووفقاً للقانون رقم (3) لعام 2010 فقد تمت الموافقة على تجزئة أسهم المصرف لتصبح القيمة الاسمية للسهم 100 ليرة سورية ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم وبناءً على ذلك تم إجراء العديد من الزيادات في رأس المال سيتم تبيانها لاحقاً. يحرص المصرف على عملية التطوير والتحديث لديه كما يحرص على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الجديدة، وذلك تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية المؤلفة من العلماء ذوي الاختصاص ممثلة من عضوين تنفيذيين ورئيس.

3- مصرف البركة: [9]

بموجب الأسس والصيغ القانونية والإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية، حصل المصرف على أمر مباشرة بأعماله كشركة مساهمة مغفلة في 1-6-2010، برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية موزعة على 10 مليون سهم، بقيمة 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وفي آذار 2013 تمت الموافقة على تجزئة الأسهم لتصبح القيمة الاسمية للسهم 100 ليرة سورية، وتتكون هيئته الرقابية الشرعية من عضوين تنفيذيين ورئيس من العلماء الأفاضل ذوي الاختصاص.

لابد أن يكون لتلك المصارف الإسلامية دور ايجابي ومتألق فيما يتعلق بتوازن سوق النقد في الجمهورية العربية السورية، فمن خلال دراسة أجراها فريق من بنك الاستثمار الأوروبي عبر مسح تفصيلي لـ 650 شركة سورية كبيرة عام 2007، تبين أن سبب عدم تقدم 34% من الشركات بطلبات قروض يعود لأسباب دينية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن 10 إلى 15% من الودائع في المصارف الحالية هي الودائع دون فوائد إضافة إلى وجود 330 مليار ليرة كنقد متداول خارج المصارف ويمكن أن تكون المصارف الإسلامية هنا مركزاً لاستقطاب هذه الأموال وإعادة ضخها في الاقتصاد الوطني بصورة تؤمن الاستفادة منها على الصعيد الكلي، وبالتالي إذا وجدت هذه الأموال طريقها إلى المصارف الإسلامية وبالتالي نموها، ستتقدم تقدماً نوعياً في التنمية الاقتصادية السورية. [10]

واقع المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية:

❖ **تطور أداء القطاع المصرفي الإسلامي في الجمهورية العربية السورية:**

سيبين البحث التطور في أداء كل مصرف من المصارف الثلاثة العاملة في الجمهورية العربية السورية على حده، من خلال الاستفادة من التقارير السنوية المنشورة لهذه المصارف حتى نهاية عام 2014.

1) تطور أداء مصرف الشام:

يبين الجدول رقم (1) تطور أداء مصرف الشام للأعوام 2008 ولغاية 2014 على التوالي [11]، ويبين الجدولين(2) و(3) معدلات النمو و التحليل لأداء المصرف:

جدول رقم (1)- تطور أداء مصرف الشام (الأرقام بملايين الليرات السورية)

	تطور أداء مصرف الشام الإسلامي						
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموجودات	10260	11073	16736	13047	26109	56935	68800
محفظة التمويلات	2004	4216	9077	8503	6490	5504	6566
محفظة الودائع	8072	9250	12303	8203	20909	49375	58957
حقوق المساهمين	2187	1821	4433	4845	5200	7560	9840
رأس المال	2500	2501	4982	4992	5000	5000	5000
صافي الأرباح	(76) [1]	(368)	108	383	347	2360	2103

المصدر: التقارير السنوية لمصرف الشام للأعوام (2008-2014).

جدول رقم (2)- معدلات النمو لأداء مصرف الشام.

	معدلات النمو					
	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014
الموجودات	%7.92	%51,14	(%22,04)	%100,11	%118,07	%20,84
محفظة التمويلات	%110,38	%115.29	(%6,32)	(%23.67)	(%15,19)	%19.29
محفظة الودائع	%14.59	%33	(%33.32)	%154,89	%136,14	%19.41
رأس المال	%0.04	%99,2	%0.2	%0.16	-	-

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحثة، اعتماداً على البيانات المذكورة في الجدول رقم (1).

جدول رقم (3)- تحليل أداء مصرف الشام.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة توظيف الموارد [2]	%19.53	%38,8	%54,24	%65,17	%24.86	%9.67	%9.54
العائد على أصحاب	%2.32	%2.51	%2.83	%5,04	%6.96	%4.48	%2.92

[1] الأرقام الواردة في الجداول وموضوعة بين قوسين هي عبارة عن أرقام سالبة.

[2] نسبة توظيف الموارد= (التمويلات / الودائع + حقوق المساهمين *100).

حسابات الاستثمار المطلق[3]							
العائد على حقوق المساهمين[4]	-	-	%2.44	%7.88	%6.67	%31.22	%21.43

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الشام للأعوام (2008-2014).

مع بداية عمل مصرف الشام نجد نسب عالية نتحفظ عليها لأنها تعبر عن البداية الفعلية في تمويل الأنشطة الاستثمارية لمصرف حديث النشأة. حيث عمل في عام 2010 على توظيف موارده من ودائع وحقوق مساهمين بنسبة 54.24% في الأنشطة التمويلية، وهذا ما جعله يحقق أرباحاً صافية بمقدار 108 مليون ليرة سورية، بعد سنتين من الخسائر، تلك الخسائر التي أدت إلى تخفيض حقوق المساهمين من 2187 مليون في عام 2008 إلى 1821 مليون ليرة سورية عام 2009، وقد تكون أسباب هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد (الودائع وحقوق المساهمين) مقارنة مع موارد المصارف الأخرى، قلّة نسبة توظيف هذه الموارد في الأنشطة التمويلية، بالإضافة لحداثة هذه التجربة المصرفية لهذا المصرف، لذلك كان على مصرف الشام الإسلامي التركيز على توظيف الموارد الموجودة لديه بشكل فعال تزيد من الأرباح وبالتالي زيادة عوائد حسابات الاستثمار وحقوق المساهمين، حيث بلغت نسبة العائد على حسابات الاستثمار 2.83% في عام 2010، ونسبة العائد على حقوق المساهمين بلغت 2.4%، وهي نسبة منخفضة فمقابل كل 100 ليرة سورية من حقوق المساهمين يقابلها 2,4 ليرة ربح، فكان على المصرف العمل بشكل جاد لزيادة هذه النسب، ولكن في عام 2011 بدأت كل من الودائع والتمويلات الممنوحة بالانخفاض بمعدل (33.32%- 6.32%) على التوالي بسبب بداية الأزمة التي تمر بها سورية حيث زادت السحوبات وانخفضت فرص الاستثمارات، لكنه استطاع من خلال الإدارة السليمة لمحفظة المصرف والاستمرار في التعامل مع ما هو قائم من تمويلات وإيجاد فرص بديلة، أن يوظف 65,17% من موارده في التمويلات وبذلك فقد حقق المصرف في عام 2011 أكبر معدل نمو لصافي الربح في تاريخه منذ تأسيسه حيث حقق معدل نمو 355%، ومن بداية العام 2012 نجد معدلات النمو مرتفعة للودائع والأرباح فهي في الحقيقة في غالبها ناتجة عن فروقات القطع الأجنبي مقابل الليرة السورية، حيث حقق صافي أرباح 347 مليار على الرغم من الظروف التي تمر بها المنطقة وانعدام طرق التمويل (لم يستطع أن يوظف إلا 25% فقط من الودائع وحقوق المساهمين في الأنشطة التمويلية)، ونتيجة لهذه الأرباح المحققة ولسياسة تدويرها فقد زادت حقوق المساهمين لتصل إلى 5200 مليار ليرة سورية، أما في عام 2013 فقد نمت موجوداته بمعدل 118% ، وأرباحه سجلت معدل نمو مرتفع جداً 580%، علماً أنه لم يستطع أن يوظف إلا 9,67% من الودائع وحقوق المساهمين في الأنشطة التمويلية، وهي نسبة ضئيلة وذلك دليل على أن النسب المرتفعة في أرباح مصارفنا هي في الحقيقة في غالبها ناتجة عن فروقات القطع الأجنبي مقابل الليرة السورية فكان العائد على حسابات الاستثمار 4,48%، بينما العائد على حقوق المساهمين 31,22%، نجد بأن مصرف الشام الإسلامي يسعى جاهداً لإثبات وجوده رغم الوضع الراهن من خلال النسب التي تم إيضاحها.

2) **تطور أداء مصرف سورية الدولي الإسلامي:**

[3] العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق = (العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لسنة ما / حسابات الاستثمار المطلق لنفس السنة *100).

[4] العائد على حقوق المساهمين = (العائد على حقوق المساهمين لسنة ما / حقوق المساهمين لنفس السنة *100).

يبين الجدول رقم (4) تطور أداء مصرف سورية الدولي الإسلامي للأعوام 2008 ولغاية 2014 على التوالي[12]، ويبين الجدولين (5) و(6) معدلات النمو والتحليل لأداء المصرف:

جدول رقم (4)- تطور أداء مصرف سورية الدولي الإسلامي (الأرقام بملايين الليرات السورية)

تطور أداء مصرف سورية الدولي الإسلامي							
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموجودات	35890	63605	77485	63322	88042	92621	91332
محفظة التمويلات	12202	16861	32177	24970	22500	19245	23280
محفظة الودائع	30971	58425	71518	54463	78563	83037	81964
حقوق المساهمين	4918	5180	5936	8859	9478	9584	9368
رأس المال	5000	5000	5461	8112	8499	8499	8499
صافي الأرباح	135	267	746	872	600	133	(211)

المصدر: التقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي للأعوام (2008-2014).

جدول رقم (5)- معدلات النمو لأداء مصرف سورية الدولي الإسلامي.

معدلات النمو						
	2009-2008	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013
الموجودات	%77,22	%21,82	(%18,28)	%39,04	%5.2	(%1.39)
محفظة التمويلات	%38,18	%90.84	(%22,4)	(%9,89)	(%14.47)	%20,97
محفظة الودائع	%88.64	%22.41	(%23,85)	%44,25	%5.69	(%1.29)
رأس المال	-	%9.22	%48,54	%4,77	-	-

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحثة، اعتماداً على البيانات المذكورة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (6)- تحليل أداء مصرف سورية الدولي الإسلامي.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة توظيف الموارد	%34	%26.51	%41.54	%39.43	%25.56	%20.78	%25.49
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	%1.84	%1.82	%1.69	%3.21	%3.96	%1.23	%1.77
العائد على حقوق المساهمين	%2.74	%5.15	%12.5	%9.86	%6.32	%2,02	-

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف الشام الإسلامي للأعوام (2008-2014).

أنهى مصرف سورية الدولي الإسلامي عام 2010 بزيادة رأس ماله بنسبة 9.22% من رأس ماله 5 مليار ليرة سورية أي ما يعادل 461 مليون ليرة سورية، وذلك استكمالاً لمتطلبات القانون رقم 3 لعام 2010 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس المال إلى 15 مليار ليرة سورية، حيث طرأت عدة زيادات حتى بلغ رأس المال في عام 2012 ما يُعادل 8,5 مليار ليرة سورية، هذا سيعطي المصرف القدرة على تمويل المشاريع الكبرى التي تعد هدفاً رئيسياً للمصرف نظراً

للدور الايجابي الكبير الذي تلعبه هذه المشاريع في خدمة الاقتصاد الوطني، وقد نمت ودائعه في عام 2010 بمعدل 22.41% عن عام 2009، هذا النمو في المعدلات كان من شأنه أن يحقق نتائج متميزة حيث نمت أرباحه الصافية بمعدل 179% لتصل إلى 746 مليون ليرة سورية وذلك لتوجيه أمواله في الاستثمارات، فشهد حجم المحفظة التمويلية تحسناً كبيراً وصل إلى 32176 مليون ليرة سورية مقابل 16861 مليون لعام 2009، وبهذا حققت هذه المحفظة نمواً قدره 90.84%، وبالتالي تشكل المحفظة ما يعادل 41,54% من الموارد (ودائع وحقوق مساهمين) الموجودة لدى المصرف، وبلغت نسبة العائد على حسابات الاستثمار 1,69% من قيمة هذه الحسابات كما ارتفعت نسبة العائد على حقوق المساهمين إلى 12.5%.فكانت النتائج غير متوقعة لمصرف حديث النشأة.

وفي عام 2011 ونتيجة للظروف التي تمر بها المنطقة انخفضت كل من الموجودات والتمويلات والودائع كما هو موضح في الجدول رقم (3)، إلا أنها مقارنة مع السوق المصرفي الإسلامي فقد حقق نتائج جيدة علاوة على تعزيز اسمه ومكانته داخل السوق المصرفية وتعزيز مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث بلغت نسبة التمويل إلى الودائع وحقوق المساهمين 39.43%، وزاد المصرف رأس ماله ليصل إلى 8112 مليون ليرة سورية، وزادت صافي أرباحه بمعدل 17.1% وهذا دليل على تعاظم نشاطه خلال العام في مختلف القطاعات وهذا له أثر في زيادة حقوق مساهميه بمعدل 48.5% الأمر الذي يدعم القاعدة الرأسمالية للمصرف.

أما في عام 2012 كانت الغاية الأساسية للمصرف هي دعم المركز المالي لديه داخل السوق بشكل كبير فزاد رأس ماله إلى 8499 مليار ليرة سورية وبدأ بتجنب مخصصات إضافية لمواجهة أي احتمالات ناتجة عن عدم سداد العملاء نتيجة تأثرهم بالأوضاع الحالية فانخفض صافي الربح بمعدل 21% ليصل إلى 600 مليون ليرة سورية وبالتالي انخفضت الموارد التي سيوجهها للتمويلات حيث بلغت 25.56%، فكان العائد على حسابات الاستثمار 3.69%، والعائد على حقوق المساهمين 6.32%.

في عام 2014 فقد سجل المصرف تراجع طفيف في كل من الموجودات والودائع، مع ارتفاع لمحفظته التمويلية بمعدل 3% ولكن مع هذه الظروف الاستثنائية التي أدت إلى تعثر وتأخر عدد من الزبائن في تسديد مستحقاتهم مما أدى إلى إعادة جدولة ديونهم وتأجيل تحصيل الأرباح واقتطاع المخصصات المطلوبة الأمر الذي انعكس سلباً على صافي الأرباح وتسبب بتسجيل المصرف لخسارة تقدر ب 211 مليون ليرة سورية. حيث استطاع أن يوظف 25.49% من موارده في الأنشطة التمويلية.

3) تطور أداء مصرف البركة:

يبين الجداول رقم (7) تطور أداء مصرف البركة للأعوام 2011 لغاية 2014 على التوالي [13]، ويبين الجدولين (8) و(9) معدلات النمو والتحليل لأداء المصرف:

جدول رقم (7)- تطور أداء مصرف البركة (الأرقام بملايين الليرات السورية).

تطور أداء مصرف البركة				
	2011	2012	2013	2014
الموجودات	23048	42350	60874	90369
محفظة التمويلات	4493	3998	3544	5209

محفظة الودائع	19737	37286	53165	79771
حقوق المساهمين	3311	5064	7709	10599
رأس المال	3408	4543	4555	4893
صافي الأرباح	159	618	2635	2544

المصدر: التقارير السنوية لمصرف البركة للأعوام (2008-2014).

جدول رقم (8)- معدلات النمو لأداء مصرف البركة.

	معدلات النمو		
	2012-2011	2013-2012	2014-2013
الموجودات	%83.75	% 43.74	%48.45
محفظة التمويلات	(%11,02)	(%11.35)	%46,98
محفظة الودائع	%88,91	%42.59	%50,04
رأس المال	%33.3	%0.26	%7.42

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحثة، اعتماداً على البيانات المذكورة في الجدول رقم (7).

جدول رقم (9)- تحليل أداء مصرف البركة.

	2011	2012	2013	2014
نسبة توظيف الموارد	%19.49	%9.44	%5.82	%5.76
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	%1.3	%3.93	%3.22	%3.28
العائد على حقوق المساهمين	%4.8	%12.2	%34,18	%24

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف البركة للأعوام (2008-2014).

مصرف البركة قد أنهى عام 2012 بموجودات تُقدر بـ 42350 مليون ليرة سورية وتعد نتيجة ممتازة نظراً لحداثة المصرف، وبزيادة ودائعه بمعدل 88,91% عن عام 2011 إذ أصبحت تُعادل 37286 مليون ليرة سورية، بعد أن كانت حوالي 197337 مليون ليرة سورية ،كذلك زادت صافي ربحها ليصل إلى 618 مليون ليرة سورية بزيادة بمعدل 288% (مع التحفظ على هذه النسب العالية لأنها تعبر عن البداية الفعلية لمصرف حديث النشأة بالإضافة للأرباح الناتجة عن فروقات القطع الأجنبي مقابل الليرة)، مع انخفاض بمعدل 11% لتمويلاته الممنوحة نتيجة للظروف الراهنة حيث عمل المصرف على توظيف موارده من ودائع وحقوق المساهمين بنسبة 9.5% نتيجة لقلة الاستثمار في هذه الظروف الحالية، فكانت نسبة العائد على حسابات الاستثمار 3,93%. أما في عام 2013 ارتفعت موجوداته بمعدل 43,74%، وحقق معدل نمو في أرباحه بلغ 322% (جاء هذا الارتفاع في المعدل نتيجة لوجود أرباح ناتجة عن فروقات القطع الأجنبي مقابل الليرة السورية)، من جراء توظيف نسبة تُعادل فقط 5,82% من الودائع وحقوق المساهمين في الأنشطة التمويلية. أما في عام 2014 زادت موارده مقابل زيادة تمويلاته في الأنشطة الاستثمارية إلا أن نسبة التوظيف لم تتعد الـ 5,76% .

❖ **المدخلات المالية واستخداماتها في المصارف الإسلامية السورية:**

المصارف الإسلامية السورية جزء من السوق الإسلامي العالمي، فهل سيختلف واقعها عما تبين لنا سابقاً عن واقع السوق الإسلامي ككل، تمت الاستعانة بالبيانات المالية المنشورة لهذه المصارف. حيث سيتم التعرف على ماهية مدخلاتها المالية واستخداماتها، ومن ثم معرفة ما إذا كانت هذه المصارف تعمل وفقاً لفكر المؤسسين وتحقق أهدافها المرجوة ومدى تأثر هذه المدخلات و المخرجات والأرباح بالأزمة التي تعيشها المنطقة حالياً.

أولاً: المدخلات المالية:

تم في سياق البحث الحديث عن تطورات كل من الودائع و حقوق المساهمين لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، وهنا سيتم التركز على موضوع الودائع بأنواعها .حيث يبين الجدولين رقم(10) و(11) تطور أحجام الودائع بأنواعها ونسبتها من أجمالي الودائع في السوق المصرفي الإسلامي، ومعدلات نموها، اعتماداً على التقارير السنوية لهذه المصارف.

جدول رقم (10)– نسبة كل نوع من الودائع في المصارف الإسلامية السورية من الإجمالي (الأرقام بملايين الليرات السورية).

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الودائع	31178	55729	74800	58361	110934	118256	165608
الودائع تحت الطلب	7360	12273	17159	18754	79446	86088	126037
% من اجمالي الودائع	%23.61	%22,02	%22,94	%32,13	%71.62	%72,8	%76,1
ودائع التوفير (ادخار)	10586	21379	27387	12917	10768	12000	16048
% من اجمالي الودائع	%33,95	%38,36	%36.61	%22,13	%9.71	%10,15	%9.69
ودائع استثمارية (لأجل)	13232	22077	30254	26690	20720	20168	23523
% من اجمالي الودائع	%42.44	%39.61	%40.45	%45.73	%18.68	%17,05	%14.2

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الثلاث العاملة في سورية للأعوام (2008-2014).

بالنظر إلى الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (10) يتبين بأن الودائع تحت الطلب تشكل نسب عالية خاصة وأن ودائع التوفير تعامل معاملة الودائع تحت الطلب، أما الودائع الاستثمارية فما إن بدأت بالارتفاع في عام 2011، كان تأثير الأزمة جلياً بالحذر من الاستثمارات وضيق الفرص الاستثمارية.

ولابد من الإشارة أنه مع بداية العام 2012 شاهدنا بأن المصارف الإسلامية سجلت نمواً كبيراً في ودائعها وهو في الحقيقة ليس نمواً واقعياً، هذا الارتفاع الحاصل ناجم بشكل رئيسي للارتفاع الحاصل في سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية [5]وما نجم عنه من إعادة تقييم لودائع العملاء بالقطع الأجنبي لدى هذه المصارف.[14]

[5]أسعار صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة وفقاً لنشرات مصرف سورية المركزي من 2010 حتى نهاية 2014 ، 46.98 -55.89 - 77.27 -140.76- 177.14.

ثانياً: استخدامات الأموال.

جدول رقم (11)- التمويلات و نسب توظيف المصارف الاسلامية السورية لمواردها(الأرقام بملايين الليرات السورية).

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموارد	46148	74676	94190	99418	156500	210430	250499
معدل نمو الموارد	-	%61,82	%26,13	%5,55	%57,42	%34,46	%19,04
التمويلات	14206	21077	41254	37966	32988	28293	35055
معدل نمو التمويلات	-	%48,37	%95,73	(%7,97)	(%13,11)	(%14,23)	%23,9
نسبة التوظيف	%30.78	%28.22	%43.8	%38,19	%21,08	%13.44	%13,99

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الثلاث العاملة في سورية للأعوام (2008-2014).

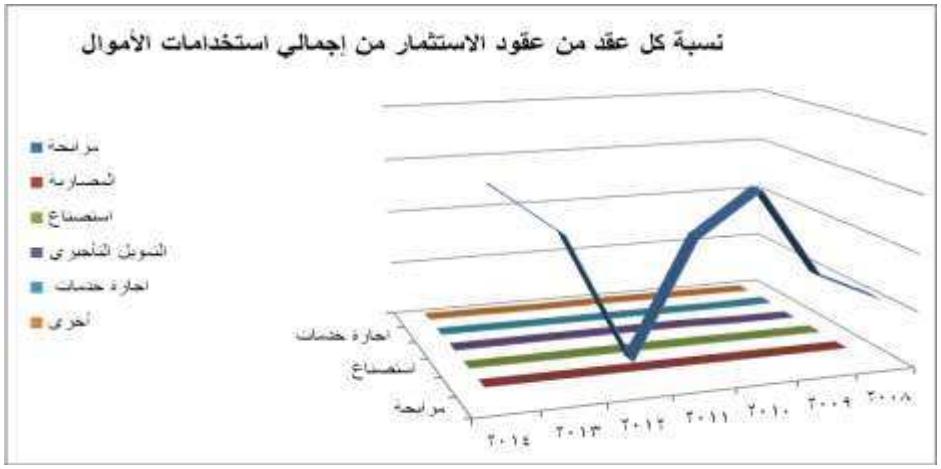
ما إن بدأت المصارف الإسلامية بزيارة توظيفاتها في عام 2010 حتى بدأت الأزمة التي تعيشها المنطقة مسببة انخفاض في نسب التوظيف للتخوف من الاستثمار في مثل هذه الظروف ورغبة المصارف في الحفاظ على سيولة كافية لمواجهة السحوبات المحتملة من خلال اقتطاع مؤونات ومخصصات بشكل أكبر لمواجهة تعثر العملاء من السداد أو عدمه نتيجة للظروف الحالية هذا من شأنه أن يساهم في احجام المصارف عن توظيف هذه الموارد. فهنالك خسائر غير مباشرة تتكبدها المصارف لم تظهر بشكل صريح في القوائم المالية لديها وهي عبارة عن مكاسب محتملة ذهبت من أيدي حاملي الأسهم وملاك هذه المصارف.

فالمصارف الإسلامية تأثرت بتداعيات وسلبيات الأزمة خلال عام 2011 تأثراً محدوداً ،حيث خفضت من تمويلاتها تمسكاً بمبدأ الحيطة والحذر في مثل هكذا أوضاع حيث انخفضت تمويلاتها 8%، وتابعت انخفاض تمويلاتها مع اشتداد الأزمة ولكنها مقارنة مع المصارف التقليدية تعتبر مستمرة في تمويلاتها حيث بلغت نسبة انخفاض التمويلات في المصارف التقليدية عام 2012 ما يقارب الـ 20%[14]، بينما تمويلات المصارف الإسلامية انخفضت بنسبة 13%. وفي عام 2014 عاودت المصارف الإسلامية نشاطها بتقديم تمويلات جديدة مدركة ضرورة استكمال النشاطات الاقتصادية حيث زادت نسبتها لتصل إلى 24% ، ولكن يُعاب عليها بقاء نسب التوظيف منخفضة مع ارتفاع حجم تسهيلاتها.

ولمعرفة الصيغ الإسلامية المستخدمة في السوق المصرفية السورية والأنشطة التي تم تمويلها، سيتم التركيز على مصرف سورية الدولي الاسلامي لكبر حجم محفظته التمويلية وسنوات وجوده في العمل المصرفي والمكانة السوقية التي حققها في هذا السوق.

- **نسبة كل عقد من عقود الاستثمار من أجمالي استخدامات الأموال :**

وقد تم توضيح نسب عقود التمويل من إجمالي استخدامات الأموال لمصرف سورية الدولي الإسلامي وفق الرسم التوضيحي(2) :



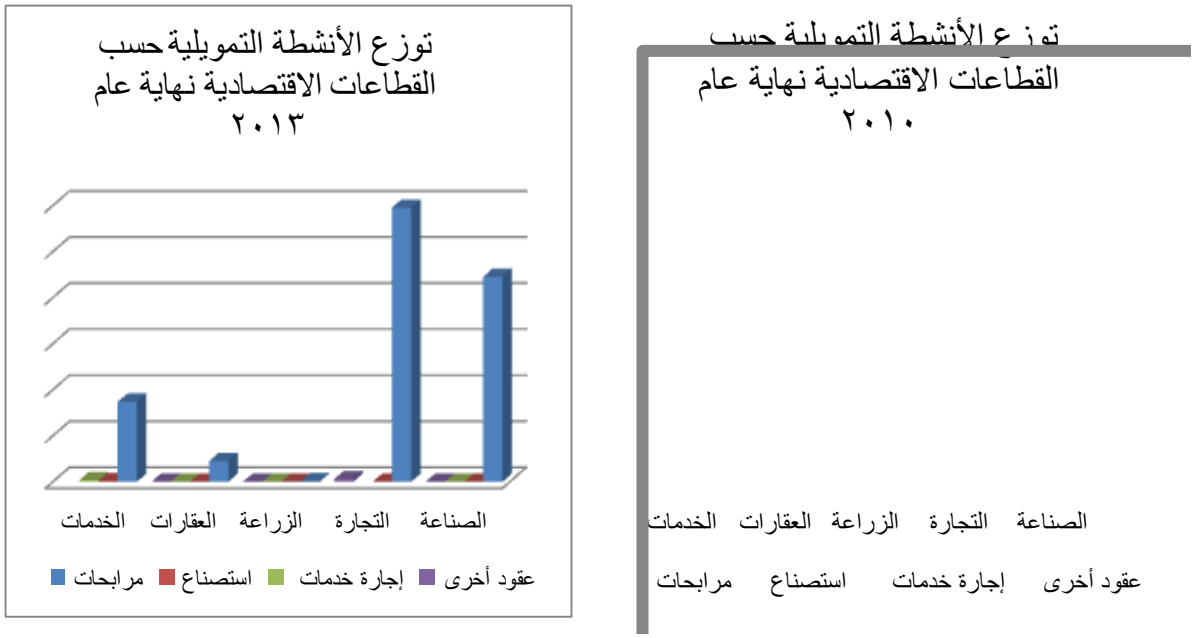
الشكل رقم (2) يبين نسبة كل عقد من عقود الاستثمار من إجمالي استخدامات الأموال.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي للأعوام (2008-2014).

لقد تم الإفراط في استخدام عقد المرابحة دون غيره من العقود فقد بلغ في نهاية عام 2014 ما يقارب 35 مليار ليرة سورية بنسبة 98 %[6] من إجمالي عقود المحفظة التمويلية، ترافق ذلك مع وجود تمويلات بعقد الاستصناع و التأجير التمويلي بنسب متواضعة جداً ، مع عدم استخدام لعقد المضاربة الذي يقوم على أساسه فكر المصرف الإسلامي.

- **<u>الانشطة المستخدمة في التمويلات :</u>**

تم توضيح كيفية توزيع الأنشطة التمويلية قبل بدء الأزمة و خلالها، حسب القطاعات الاقتصادية، كما يبين الرسم التوضيحي (3) :



الشكل رقم (3) توزيع الأنشطة التمويلية حسب القطاعات الاقتصادية.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي لعامي 2010 و2013.

[6] نسبة المرابحة من إجمالي المحفظة التمويلية = قيمة عقد المرابحة / إجمالي العقود التمويلية المستخدمة، تم حساب النسبة اعتماداً على بيانات التقرير السنوي لمصرف سورية الدولي الإسلامي لعام 2013.

لقد تم الاعتماد على عقد المرابحة بشكل أساسي في عمليات التمويل، كما ذكرنا سابقاً، ولكن وفقاً لبنية الاقتصاد السوري التي تتوزع بشكل نمطي يتناسب مع المعايير الدولية إذ تشكل(الزراعة 14%، والصناعة 8%، والإنشاءات العقارية14%، أما تجارة الجملة والمفرق50%، والخدمات الأخرى تُشكل15%) [15]، فمثلاً عقد المرابحة نهاية عام 2010 قد موّل قطاع الخدمات– التجارة– الصناعة– العقارات– الزراعة، بالنسب التالية على التوالي، 36%، 33%، 29%، 2%و 0.12% لقطاع الزراعة[7]، ومع حلول نهاية عام 2013 كانت نسب التمويل كالتالي 13%، 44%، 33%، 3.4% و 0.07% لقطاع الزراعة [8]، وذلك بزيادة توجيه عقد المرابحة لقطاع التجارة. نجد بأن المرابحة قبل وخلال الأزمة لم تستطع تلبية احتياجات السوق السوري وذلك لأنها تعمل على تمويل قطاعات دون أُخرى.

وبهذا فإن المدخلات في معظمها قصيرة الأجل، توجه للاستثمار في مخرجات قصيرة الأجل من خلال عقد المرابحة دون غيره، وبهذا لم تختلف المصارف الإسلامية السورية عن مثيلاتها في مختلف بقاع الأرض من حيث بعدها عن فكر المؤسسين (هذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى من فرضيات البحث)، على الرغم من حداثة عهدها ووضع المنطقة غير المستقر نتيجة لما تمر به من أوضاع حالية، لذلك فإن السوق السورية الإسلامية ستكون سوقاً واعدةً بشرط استنباط عقود تمويلية نابعة من فكر المؤسسين توجه لكافة القطاعات التي يحتاجها الاقتصاد السوري، وبعيدة عن الحيل التي تجعل صورة التمويل الإسلامي، صورة هزيلة تفسد قوة الاقتصاد.

ثالثاً: الأرباح المحققة .

لاستكمال ما يخص تأكيد أو نفي ما جاء في الفرضية الثانية من فرضيات البحث وبعد مناقشة كل من الموارد المالية و الاستخدامات المالية لابد من التركيز على الأرباح الصافية المحققة كما هو موضح في الجدول رقم (12):

جدول رقم (12)– الدخول التشغيلية للمصارف الإسلامية السورية وصافي أرباحها (الأرقام بملايين الليرات السورية).

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدخل التشغيلي	666	1040	2117	3345	4314	11491	10371
أرباح /خسائر ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	(132)	(57)	112	1012	2193	6954	5886
صافي الربح	59	(101)	854	1415	1565	5189	4434

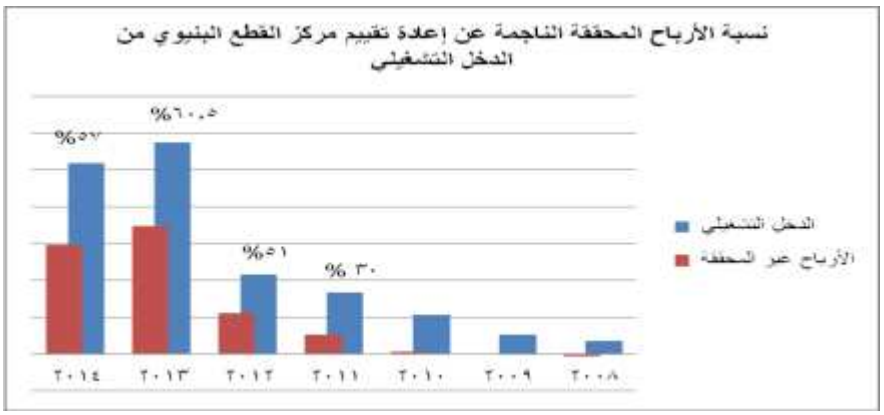
المصدر: التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الثلاث العاملة في سورية لأعوام (2008–2014).

نجد ارتفاع أرباح المصارف الإسلامية السورية مع اشتداد الأزمة في الوقت الذي انخفضت فيه نسب التوظيف كما تبين في الجدول رقم (11)، هذه الزيادة ناجمة عن الارتفاع الكبير في الدخول التشغيلية لديها المتضمنة للأرباح الناتجة عن إعادة تقييم القطع البنيوي وهي في الواقع أرباحاً غير محققة ، ومن الطبيعي أن هذه الأرباح وهمية وغير

[7 ، 7] تم حساب النسب من قبل الباحثة، اعتماداً للتقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي للأعوام 2010 و 2013.

قابلة للتوزيع على المساهمين، وقد ألزم مصرف سورية المركزي بأن يتم الفصل بين الأرباح المحققة والأرباح غير المحققة لهدف غايات الافصاح وعدم تضليل قارئ البيانات المالية.

هذا الصمود الذي أبدته المصارف الإسلامية في مواجهة هذه الأزمة صموداً يُعزى بدرجة كبيرة إلى تلك الأرباح الطائلة التي ظهرت في بياناتها المالية حيث يبين الرسم التوضيحي (4) مدى تضمن الدخول التشغيلية للمصارف الإسلامية لأرباح وهمية غير محققة مع ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية، حيث سجل سعر الصرف على التوالي من 2010 حتى نهاية 2014 الأرقام التالية، 46.98 -55.89 -77.27 -140.76 - 177.14 ليرة سورية.



الشكل رقم (4) يبين الأرباح غير المحققة الناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي.

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على أرقام الجدول رقم (12).

الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. المنتجات الإسلامية تحاكي المنتجات التقليدية من خلال الاعتماد على المداينات، والإفراط في استخدام عقد المرابحة، فابتعدت كل البعد عن الصورة التي رسمها المؤسسون لها.
2. لم يختلف واقع المصارف الإسلامية السورية عن فكر المؤسسين، حيث كان مدخلاتها ومخرجاتها قصيرة الأجل.
3. حققت المصارف الإسلامية ارتفاعاً في ودائعها في معظمه ناجم عن إعادة تقييم لودائع العملاء بالقطع الأجنبي.
4. ادراك المصارف الإسلامية في سورية ضرورة معاودة تقديمها للتمويلات دون المبالغة في تحقيق مبدأ الحيطة والحذر، حيث انخفضت التمويلات بشكل تدريجي مع اشتداد الأزمة في المنطقة ثم بدأت بالارتفاع.
5. في السنوات التي ارتفع فيها حجم التمويلات في المصارف الإسلامية السورية خلال الأزمة بقيت نسب التوظيف للموارد منخفضة.
6. تحقيق المصارف الإسلامية السورية أرباحاً مرتفعة خلال الأزمة في معظمها أرباحاً غير حقيقية غير ناتجة عن أنشطة اقتصادية فعلية.
7. كان لفروقات القطع الأجنبي أثر كبير في البيانات المالية المنشورة للمصارف الإسلامية السورية خلال الأزمة، وتضليل الأداء الفعلي لها.

8. هنالك خسائر غير مباشرة تتكبدها المصارف الإسلامية لم تظهر بشكل صريح في القوائم المالية لديها وهي عبارة عن مكاسب محتملة ذهبت من أيدي حاملي الأسهم وملاك هذه المصارف، لعدم خلق فرص استثمارية جديدة خلال هذه الظروف الراهنة.

بناء على ما تم التوصل إليه من تحليل واقع المصارف الإسلامية، لابد من الأخذ في الحسبان لهذه الآليات:

1. زيادة الاعتماد على عقدي المضاربة والمشاركة (كما جاء في فكر المؤسسين).
2. العمل على التوسع في المحفظة الاستثمارية بما يلبي حاجات السوق السورية وقطاعاتها.
3. على إدارات المصارف الإسلامية أن تتأقلم مع الظروف الراهنة وأن تعمل على خلق منتجات مصرفية خاصة بالظروف الاستثنائية التي تعصف بالاقتصاد السوري وذلك لتفادي أي خسائر محتملة.
4. الالتزام بقرارات مصرف سورية المركزي بالفصل بين الأرباح المحققة فعلياً، والأرباح غير المحققة (الناتجة عن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية خلال الأزمة) وذلك لغايات الافصاح وعدم تضليل قارئ البيانات المالية للمصارف، مع وجوب لفت أنظار القراء لهذه النقطة من قبل معدي التقارير المالية.
5. الاستفادة من تغيرات سعر الصرف، كأن يتم البحث جدياً عن قنوات لتحقيق عائدات حقيقية لا وهمية .

المراجع:

1. د.خلف، فليح. البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن، إربد، 2006، ص 190-191.
2. د.الزحيلي، وهبة. *المعاملات المالية المعاصرة*، دار الفكر سورية، دمشق، 2002، ص122.
3. د.القري، محمد. *البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر* . بحث مقدم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جدة ، جامعة الملك عبد العزيز، 2005، ص 7.
4. د.السويلم، سالم. *الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي* . مجلة جامعة الملك عبد العزيز-جدة، مج10،ع1، 1998،ص99.
5. الحصين، صالح. *المصارف الإسلامية مالها وما عليها* ، 01-4-2015 ، عن الموقع الالكتروني: <http://www.iefpedia.com/arab/?p=6039
6. تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، مايو2015، ص 59.
7. موقع مصرف الشام الإسلامي، *لمحة عن المصرف*، 03-05-2015: < http://www.chambank.com/index.php?lang=ar >
8. موقع مصرف سورية الدولي الإسلامي، *نبذة عن المصرف*،03-05-2015: <http://www.siib.com.sy/#>
9. موقع مصرف البركة، *نبذة عن المصرف*،03-05-2015: <http://www.albaraka.com.sy/#>
10. المركز الاقتصادي السوري، *تقرير بعنوان القطاع المصرفي في سورية واقع وآفاق*، دمشق،2007،ص21.
11. التقرير السنوي لمصرف الشام الإسلامي.
12. التقرير السنوي لمصرف سورية الدولي الإسلامي.
13. التقرير السنوي لمصرف البركة.

14. سيف الدين ،حامد. *دراسة: تأثير الأزمة على المصارف السورية الخاصة وكيف كانت المواجهة* ، 2015-05-24، عن موقع الالكتروني:

http://sy.aliqtisadi.com

15.قنطقجي، سامر . دراسة: *ملامح التمويل الإسلامي في سورية*،2011-03-03،عن الموقع الالكتروني:

< www.kantakji.com >